laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٩٨٠
بتاريخ:	٤ / ٧ /٢٠٢١

ملف رقم: ٥٠٥٣/٢/٣٢

السيد الأستاذ/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٩٤) المؤرخ ١٧/ ٣/ ٢٠١٩، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الغربية، بخصوص إلزام الأخيرة بأداء مقابل انتفاعها بمساحة (١٠٤) م٢، ملك الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بحوض الكرش قسم رابع بناحية منشية الوقاف مركز المحلة الكبرى بمحافظة الغربية ضمن القطعة المساحية (١٦/٤٥) والمقامة عليها الوحدة الاجتماعية بالبنوان، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨ طبقًا لتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الغربية قد وضعت يدها على قطعة الأرض المشار إليها منذ عام ١٩٩٩، وقامت ببناء الوحدة الاجتماعية بالبنوان عليها، وهذه المساحة من الأرض المستولى عليها قِبَل الخاضع/ وقف الخديوى إسماعيل الخيرى، طبقًا للقانون رقم (١٥٢) لسنة ١٩٥٧ بشأن استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة، وتم تسجيلها باسم الهيئة بموجب المشهر رقم (٤٢٤٨) فى ١٩٨٣/٩/١٥، وقامت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بربط هذه المساحة على مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الغربية باعتبارها

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
٢١٦٦٣

laa-eg.com

واضعة اليد عليها بدءًا من تاريخ وضع اليد الحاصل عام ١٩٩٩، وقامت اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة بتقدير هذه المساحة، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨، وذلك على النحو الثابت بمحضرها المؤرخ ٢٠١٨/١٢/١٧، وطالبت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الغربية بسداد مقابل الانتفاع بهذه المساحة طبقًا لتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة، ولكن دون جدوى، لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

وقد سبق عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٨ من يوليو عام ٢٠٢٠ م الموافق ١٧ من ذي القعدة عام١٤٤١هـ، وانتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية برئاسة عضو من مديرية المساحة بمحافظة الغربية، وعضوية ممثل عن كل من طرفي النزاع تكون مهمتها الانتقال إلى المساحة محل النزاع وبيان الجهة المالكة لها، وسند الملكية ومساحتها، وما إذا كانت المساحة المقامة عليها الوحدة تدخل في المساحة المسجلة بموجب المشهر رقم (٤٢٤٨) في ١٩٨٣/٩/١٥ من عدمه، وذلك من واقع المستندات المقدمة من طرفي النزاع، على أن تقدم اللجنة تقريرها للهيئة عارضة النزاع لتتولى الأخيرة رفعه للعرض على الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/١١/١١ تمهيدًا للفصل في النزاع، وذلك على النحو المبين بأسباب تبليغها المُشار إليه.

ونفيد أن النزاع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٩ من يونيو عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من شوال عام ١٤٤٢هـ، فاستعرضت ما جرى به إفتاؤها من أن تكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثّها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يُوجب حفظ الطلب.

laa-eg.com

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كانت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها المعقودة في ٨ من يوليو عام ٢٠٢٠م إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل اللجنة المشار إليها قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/١١/١١م، وتم إخطاركم بقرار الجمعية العمومية بموجب كتابها رقم (١٥٠١) في ٢٠٢٠/٨/١٠، إلا أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تقاعست عن تنفيذ قرار الجمعية العمومية رغم استعجالها بكتاب رئيس المكتب الفني رقم (٢٠٩٩) المؤرخ ٢٠٢٠/١١/٢٢م، بضرورة موافاة الجمعية العمومية بما انتهت إليه لجنة الخبرة، وفي حالة عدم إنهاء أعمالها بيان سبب ذلك، وأنه في حالة عدم الرد يُعد ذلك عدولا عن طلب عرض النزاع، وإذ استخلصت الجمعية العمومية مما سلف أن نكول الهيئة عارضة النزاع عن تنفيذ قرار الجمعية العمومية على نحو جدّي ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع، الأمر الذي يتعين معه حفظه، دون أن يغلّ ذلك يد الهيئة عارضة النزاع عن مُعاودة عرض النزاع مستقبلا بعد انتهاء اللجنة من أعمالها وإعداد التقرير المشار إليه في ضوء ما يتراءى لها في حينه.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ طلب عرض النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٤ / ٧ / ٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسري هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
٢١٦٦٣